القطاع العام
بين الرأسمالية والاشتراكية والتجربة المصرية

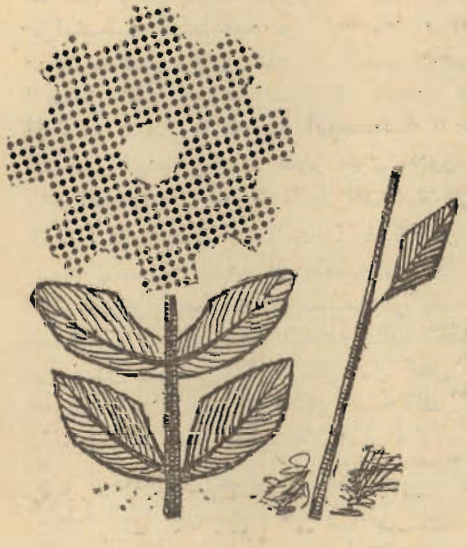

د. اسماعيل صبري عبدالله

في الوقت الذي تظهرفيه خطة التنمية الثانية تشتد العناية بمشكلات القطاع العام . وهذا امر طبيعي يتم من ادراك حقيقة ان تنفيذهذه الخطة الجديدة يتوقف الى حد بعيد على فعالية القطاع العام الذى يقع عليه العبء الاكبر من التنفيذ . وكان صدور « قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام» مناسبة طرحت فيها بشكل مركز قضايا كثيرة وهامة . ولكن المناقشة لم تنته بصدور القانون المذكور فمازالت مشكلات الرقابة الشعبية ومشاركة العمال فى مجالس الادارة ودور النقابات والتنظيم السياسى ..الخ محل بحث وجدل . وفى هذا المقال يحاول الكاتب تحديد المعالم المميزة للقطاع العام فى بلادنابشكل ييسر المقارنة بالبلدان الاخرى ويوضح الاختلاف فى الطبيعة الذى يحول دون استلهام ما يجرى فى البلدان الرأسمالية فى هذا الصدد .

«ان الحكومة المدنية ، من حيث انها نشأت لتأمين الملكية ، تقوم فى الواقع من اجل حماية الغنى من الفقير ، والدفاع عمن يملكون ضد من لايملكون» .

ليس قائل هذه الجملة اشتراكيا متطرفا ، ولا فوضويا معاديا لفكرة الدولة من اساسها ، وانما هو آدم سميث ابو الاقتصاد السياسى الرأسمالى والذى ظل مؤلفه الشهير «ثروة الامم» انجيلا اقتصاديا للرأسمالية لاكثر من قرن الزمان (١)

(١) «ثروة الامم» الجزء الثانى ، ص ٢٢٣ (طبعة سكوت الصادرة سنة ١٩٢٥)

وبمثل هذا الفهم لدور الدولة لم يكن من المتصور فى نظر سميث واتباعه العديدين ان تقترف الدولة الاثم الذى ماوجدت الا لمحاربته ، لم يكن متصورا ان تعتدى الدولة على الملكية ، والا فقدت مبرر وجودها واحلت الناس من واجب الطاعة لها وحق اسقاطها بالثورة عليها . لم يكن التأميم متصورا كمفهوم . بل ان الكلمة نفسها لم تدخل معاجم اللغة الا فى القرن العشرين (٢) . بل ان الاقتصاديين الكلاسيكيين كانوا يرفضون رفضا باتا ان تمارس الدولة ولو بغير طريق التاميم ملكية وسائل الانتاج ، لان مثل هذه الملكية تعنى ان الدولة حصلت من الضرائب اكثر مما يلزم لها لاداء وظائفها الادارية وهذا عدوان على حقوق المواطنين فضلاعن اخلاله بمبدأ الحرية الاقتصادية وقد اخذت نظريات سميث واقرانه واتباعه موقعها الفكرى من تعبيرها الاصيل عن الواقع كما ساهمت فى تشكيل هذا الواقع . وبالفعل كان يندر فى منتصف القرن الماضى مثلا ان نجد حكومة تملك اى مشروع اقتصادى . ولكن صورة الراسمالية اليوم تختلف جد الاختلاف . **فلا يوجد بلد راسمالى واحد لايوجد فيه قطاع عام** . حتى الولايات المتحدة التى تجعل الدفاع عن المشروعات الفردية اساس سياستهاومن الحرية الاقتصادية عنوان «حضارة الغرب » التى تزهى بها ، ومن « العالم الحر » اسم المعسكر الذى تتزعمه توجد بها مشروعات مملوكة للدولة ، بعضها على قدر كبير من الاهمية مثل بنك الاستيراد والتصدير . وهناك بلدان راسمالية يتسع فيها نطاق القطاع العام الى حد كبير مثل ايطاليا التى توجد بها عدة مؤسسات عامة ضخمة تسيطر على مئات الشركات . وهكذا أصبح القطاع العام ظاهرة مألوفة فى كل البلاد(٣)

ومن ناحية اخرى كثر الحديث فى السنوات الاخيرة عن «تطورات هامة» فى البلاد الاشتراكية تدور كلها حول ادخال مفهوم الربح فى الاقتصاد الاشتراكى واحترام « نظام السوق » وقوانين العرض والطلب والحوافز الشخصية المادية وغير ذلك من الامور التى تحكم الاقتصاد الراسمالى والتى زعم المخططون طويلا امكان تجاهلها .

وبهذا غدا من السهل ان يزعم البعض ان الصراع بين الاشتراكية والراسمالية قد اصبح غير ذى موضوع . فالراسمالية قد خطت خطوتين الى الامام ، والاشتراكية قد خطتخطوة الى الخلف فضاقت شقة الخلاف واصبح العالم كله يتجه نحو نظام اقتصادى واحد «وكفى الله المؤمنين القتال» . ولكن مثل هذا الحديث يصدر فى معظم الاحوال عن نظرة سطحية ليس لها من عذر الا حسن نية اصحابها . وهو يصدر فى بعض الاحوال عن سوء قصد ويهدف تعمية الامور وبلبلة الافكار وطمس الحقائق . وليس يكشف عن ابعاد الصراع بين الراسمالية والاشتراكية مثل فهم حقيقة دور القطاع العام فى كل منهما .

اولا : القطاع العام وراسمالية الدولة الاحتكارية

١ ــ من « الاقتصاد الحر » الى راسمالية الدولة الاحتكارية .

مابعد صورة الراسمالية اليوم عن تلك التى تصورها ورسمها الاقتصاديون الكلاسيكيون ! لقد ظن اولئك الاقتصاديون وهم يشهدون مولد الراسمالية الصناعية من احشاء الراسمالية التجارية انهم وجدوا المفتاح السحرى ليس لآلام المخاض تلك وحدهاوانما لآلام البشر جميعها الا وهو شعار « **الحرية الاقتصادية** » . وكانت فلسفتهم فردية ونفعيه تدور حول محور اساسى وهو الايمان بان المحرك الاول لكل فرد هومصلحته الذاتية فكما يقول بتنام تتحدد حركة كل فرد بما يحققه منها من متعة او يتجنبه من الم (وبلغة الاقتصاديين مايحققه من منفعة او يتجنبه من خسارة) اما المصلحة العامة فانها تحقق تلقائيا من خلال صراع الافراد كل من اجل مصلحته الفردية ، هذا الصراع الذى يشبه ذلك الذى قال داروين انه يحكم الطبيعة واسماه «الصراع من اجل البقاء» من حيث ان كلا منهما يحقق فى النهاية البقاء للاصلح ، للاقدر على البقاء ، وهكذا تتطور الكائنات الحية وتتقدم المجتمعات من خلال هذا الصراع الذى لايعرف هوادة . واى تدخل خارجى فى هذا الصراع ضار لانه يعطل انتصار الاصلح ، اى يعطل التقدم . فكما ان تمسك الانسان بسلالة معينة من نبات او حيوان يعطل تغلب السلالات الاقوى ويعوق بالتالى تحسين النوع كله، كذلكتدخل الجماعات المختلفة (النقابات، الاتحادات ، .. او الدولة) لحماية بعض الاطراف فى عمليات الانتاج والتوزيع يقف عقبة فى سبيل التقدم الاقتصادى ، ومن ثم فالحرية الاقتصادية تعنى ان يترك الافراد وشانهم يتصارعون كاعنف مايكون الصراع والا جمد المجتمع وهبط معدل التقدم الاقتصادى . والمبرر الوحيد لوجودالدولة هو ضمان حرية هذا الصراع . فكما قال روسو

---

(٢) ولم تدخل اللغة العربية الا بعد الحرب العالمية الثانية

(٣) من الغريب ان تنشر عقب كتب عن الاشتراكية فى بريطانيا لمجرد ان حزب العمال قد اجرى تاميمات محدودة ، ولا يتحدث احد عن الاشتراكية فى ايطاليا ، مع ان حجم القطاع العام فيها اضعاف حجمه فى بلاد الانجليز ..

كان الافراد احرارا حرية كاملة لايخضعون لاى سلطة وكانوا سعداء بحريتهم تلك ، وهم لم يتنازلوا عن جزء منها للدولة الا لتضمن امرا واحدا هو الا يمارس احد حريته بشكل يصادر بهحريات الاخرين . ولذلك فان وظيفة الدولة الاساسيه — بل والوحيدة — هى ان تقوم بدور الحارس لهذه الحرية . فهى تمنع ان تنشأ نقابة للعمال تحد من حرية العامل فى أن يعمل بأى اجر يرتضيه، وهى تصدر القوانين وتنشىء المحاكم لتضمن تنفيذ كل فرد لما ارتضاه من التزامات تعاقدية وفقا لنظرية حرية التعاقد . وهى قبل ذلك وبعد ذلك تحمى الملكية الفردية . فهذه الملكية فى نظر اولئك الكتاب مظهر اساسى من مظاهر الحرية الفردية وميثاق حقوق الانسان الذى اصدرته الثورة الفرنسية بعد ان نص على ان الناس يولدون احرارا ثنى مباشرة بان الملكية مصونة لاتمس ، وحق مقدس . وفى هذا الاطار يكون تملك الدولة لبعض وسائل الانتاج عدوانا على الحرية وخرقا للعقدالاجتماعى الذى قامت عليه الدولة وليس مجرد خروج على السياسةالاقتصادية الاسلم .

وكان الاقتصاديون الكلاسيكيون لايتصورون اى تقييد للحرية الاقتصادية لا يستند الى ارادة الدولة . فالصورة الوحيدة للاحتكار القائمة فى اذهانهم هى صورة احتكار استيرادسلعة معينة او الاتجار مع مستعمرة معينة او انتاج سلعة معينة الذى كان يمنحه الملوك لبعض التجار او لشركات المستعمرات (كشركة الهند الشرقية الشهيرة) او لبعض المصانع التى يساهمون فيها (كالمصانع الملكية للسجاد فى فرنسا) او الذى كانت توفره النظم الاقطاعية فى ظل نظام الطوائف من انفراد اعضاء كل طائفة بانتاج السلعة التى يختصون بها دون غيرهم . ولذلك كان الهدف الثورى الراسمالى هو الغاء كل هذه القيود .

وكان اقتصاديو النصف الاخير من القرن الثامن عشر يعتقدون انه بعد زوالها لابد ان تعود المنافسة الحرة . لانه حتى اذا وجد احتكار ما فى البداية فان مايحققه الاحتكارى من ارباح طائلة من شانه ان يجذب غيره من الراسماليين للاشتغال بنفس النوع من الانتاج ، ومتى انعدمت القيود على مثل هذا الاتجاه لابد ان ينتهى الوضع الاحتكارى . والمنافسة الحرة تؤدى بذلك الى زيادة الانتاج وتخفيض الاسعار نظرا لزيادة عدد المنتجين ولتنافسهم على البيع . ويظل هذا الاتجاه سائدا حتى يختفى الربح تماما . وعندئذ يتحول الفائض من راس المال الى مجال اخر يستطيع ان يحقق فيه الربح . وهكذا تنتشر حركة الانتاج الحديث فى ارجاء الاقتصاد القومى حتى يتم استخدام كافة الموارد الطبيعية والبشرية ، اى حتى تتم التنمية . بل ان الاقتصاد الراسمالى لابد ان يعيش فى تطور مستمر . فبعد استنفاد كل مجالات الاستثمار يركز الراسماليون عنايتهم على التطوير التكنيكى لوسائل الانتاج بهدف تخفيض تكاليف الانتاج وزيادة كميته . والمنافسة بينهم من اجل الحصول على اقصى ربح ممكن هى الدافع القوى الى كل ذلك .

وعبثا حاول الاقتصاديون الاشتراكيون أن يوضحوا لزملائهم من الاقتصاديين ان «المنافسة تقتل المنافسة» . فقد ظل هؤلاء متمسكين بالصورة المثالية التى بذلوا قرابة قرن فى صياغتها اجمل صياغة . ومع ذلك اثبت الواقع ان المنافسة تعنى التهام المشروع القوى للمشروعات الضعيفة لان المنافسة لايمكن ان تكون متكافئة حيث يحقق المشروع الكبير «وفورات» لاتتسنى للمشروع الصغير . وكانت الازمات الدورية التى تعرضت لها الراسمالية عاملا هاما فى التعجيل بظاهرة التركز تلك . فكل منها كانت تعصف بالاف من المشروعات الصغيرة فى حين تدعم المشروعات الكبرى مراكزها . وساعد كذلك التقدم التكنيكى على التركز . فكل تطوير للالات كان يعنى مزيدا من الاستثمارات التى لايستطيع ان ينهض بها الا كبار الراسماليين . وهكذا اشتدت حاجة الصناعة الى البنوك وزاد الترابط بين راس

الرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية

يطلق المؤرخون الاقتصاديون اسم «الرأسمالية التجارية» على الفترة من تاريخ اوروبا الغربية التى تمتد من بداية القرن السادس عشر حتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر والتى تميزت بالدور الضخم الذى لعبته طبقة التجار التى أثرت خلال الحروب الصليبية ثم بعد الاكتشافات البحرية الضخمة بحيث نجحت فى السيطرة على الصناعة الحرفية وتحالفت مع الملوك للحد من عبث الاقطاعيين ومحاولة اقامة دول موحدة على أساس قومى .

وكانت رؤوس الاموال التى تجمعت لدى هؤلاء التجار والاسواق الضخمة التى نجحوا فى السيطرة عليها هى المحرك الاول «للثورة الصناعية» التى تمثلت فى سلسلة من الاختراعات الهامة وترتب عليها تحويل صناعة الغزل والنسيج أولا ثم غيرها من الصناعات الى صناعات آلية . غير أن نمو الصناعة اثر استخدام الالات جعل كفتها ترجح كفة التجارة واصبحت هى الاساس ، وانحصر دور التجارة فى تصريف انتاجها وعلا شأن رجال الصناعة على حساب التجار فدخلت أوربا الغربية عصر «الرأسمالية الصناعية»

المال المصرفي وراس المال الصناعي الكبير حتى امتزجا وتولد عنهما «راس المال المالي» الذي يتمثل في جماعات مالية محدودة العدد تسيطر على البنوك الضخمة والمشروعات الصناعية الكبرى .

وكما قتلت المنافسة المنافسة ، قضت الحرية الاقتصادية على نفسها . فامتناع الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية ساعد على نشأة الاحتكارات الكبرى . وهذه الاحتكارات بدورها حققت من السيطرة على مجالات الحياة الاقتصادية الاساسية ماجعل في امكانها ان توجه النشاط الاقتصادي كله . فسياسة الانتاج والتسويق والاسعار ترسمها الشركات الكبرى وتحقق من ورائها اعظم الارباح . لقد انتفت الحرية الاقتصادية بانتفاء اساسها الفلسفي الا وهو استحالة ان يفرض فرد (او مجموعة من الافراد) ارادته على الجميع . ومنذ البداية كان واضحا ان الملكية الفردية تخل بهذا الاساس . فارادة من يملك وسائل الانتاج لا تستوي مع ارادة من لا يملك شيئا الا قوة عمله . ولكن التقارب في الثروات وسيادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بداية عصر الراسمالية الصناعية كان يجعل للحرية الاقتصادية معنى على الاقل بالنسبة للراسماليين معنى يشبه معنى الديمقراطية في اثينا القديمة حيث كانت حقوق المواطنين قصرا على الاحرار (وهم اقلية ضئيلة) دون العبيد (وهم الاغلبية الساحقة) . وقد قضت سيطرة الاحتكارات على الحرية الاقتصادية حتى بهذا المعنى الضيق فقد غير التركز الهائل في الانتاج والثروات كل اثر للتكافؤ حتى بين الراسماليين انفسهم . **وهكذا تم باسم الحرية الاقتصادية تحقيق سيطرة كبار الراسماليين على صغارهم ومتوسطيهم وتوجيه الاقتصاد القومي عن طريق الجماعات الاحتكارية وباسم مصالحها وحدها .**

وفي مواجهة هذا الصراع داخل الراسمالية ذاتها ، كان المجتمع يشهد صراعا طبقيا مريرا بين اصحاب راس المال والعمال . فقد بدا اولئك باشنع انواع الاستغلال (يوم العمل ١٤ ساعة) ظروف عمل قاتلة ، اجور تافهة .. الخ ، وواجههم هؤلاء بمقاومة اخذت اشكالا متعددة من تحطيم الالات وتخريب الانتاج ، الى الاضراب الى الثورات المسلحة . وهكذا اصبح المجتمع الراسمالي مهددا في وجوده ذاته .

وتحت ضغط هذه الصراعات المتعددة اخذ دور الدولة يتعدل شيئا فشيئا . فاخذت تتدخل في الحياة الاقتصادية تدخلا متزايدا . فهي تتدخل لضمان حقوق معينة للطبقات المستغلة لكي لايودي الصراع الطبقي بالمجتمع كله . فالدولة رغم انها في الاساس اداة قهر طبقي لصالح الطبقة الاجتماعية السائدة ، تعمل على الا ينهار المجتمع من اساسه اذا اطلق العنان للصراع الطبقي ، ومن ثم تلجا الى الاجراءات الاصلاحية التي لاتغير طبيعة المجتمع ولكنها تخفف حدة الصراع . وهي تتدخل كذلك في الصراع القائم بين الجماعات الاحتكارية المختلفة لتضمن مصالح الطبقة في مجموعها من أن يضر بها جشع هذه المجموعة الاحتكارية او تلك او قصر نظرها . وهي تتدخل بشكل اساسي لمحاولة حماية الطبقة الراسمالية من آثار الازمات الاقتصادية .

ولتدخل الدولة اليوم في اشكال متعددة يمكن ان نجمعها في بابين : اجراءات توجيه وتنظيم النشاط الاقتصادي من ناحية ، وممارسة الانتاج عن طريق الملكية العامة او المختلطة من ناحية اخرى . والباب الاول يشمل تشريع العمل وقوانين النقد والائتمان وقوانين تنظيم الانتاج والتخطيط التاشيري والتدخل في السوق النقدية (سعر الخصم) والسوق المالية واسواق السلع المختلفة ... والباب الثاني هو القطاع العام . وبسبب كل هذه الاشكال من اشكال تدخل الدولة انتفت تماما الصورة القديمة «للاقتصاد الحر» ولم يعد الاقتصاد الراسمالي اقتصادا فرديا رغم ان اساسه مازال الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، لقد اصبح تدخل الدولة هو السمة المميزة للاقتصاد الراسمالي المعاصر ، من ثم اطلق عليه اسم «راسمالية الدولة» ولما كانت هذه الدولة دولة الاحتكارات الكبرى توجه النشاط الاقتصادي كله لمصلحة الاحتكاريين ووفقا لاساليبهم فان النظام الاحتكاري السائد في الدول الراسمالية الكبرى هو اليوم «**نظام راسمالية الدولة الاحتكارية**» .

٣ ــ قطاع عام احتكاري

لم يكن هناك مفر من الاستطراد السابق لتفهم طبيعة القطاع العام في الدول الاستعمارية فذلك القطاع وليد راسمالية الدولة الاحتكارية وهو جزء لايتجزأ منها يخضع للقوانين الاقتصادية التي تحكمها . ويتاكد هذا المعنى اذا ماتاملنا ظروف نشاته واهدافه ، ونطاقه ، واسلوب ادارته وطبيعة علاقات الانتاج السائدة فيه .

واستقراء **ظروف نشأة القطاع العام** في الدول الراسمالية الكبرى يظهر انه تكون تاريخيا في فترات تتميز باحد امرين : اما ازمة اقتصادية طاحنة واما ازمة سياسية حادة . **فالازمة الاقتصادية الكبرى** (١٩٢٩ ــ ١٩٣٤) كانت سببا لنشأة العديد من المشروعات المملوكة للحكومة ولو جزئيا . ففي ظل النازية اشترت الحكومة عددا كبيرا من المصانع المفلسة او التي هددتها الازمة بالافلاس كما عهدت الى التوسع في الصناعات الحربية لاستيعاب البطالة والاعداد للعدوان . وفي ايطاليا انشأ موسوليني مؤسسة «اعادة التعمير الصناعي» (ايري) لتشتري المشروعات المتعثرة او المفلسة

وتعمل على تنشيطها حتى اذا مالازدهرت امكن ان تبيع كل اسهمها للقطاع الخاص او بعض تلك الاسهم على الاقل . وفى الولايات المتحدة كان ضمن برنامج روزفلت قيام الحكومة الاتحادية ببعض المشروعات الضخمة بقصد استيعاب البطالة وكان فى مقدمتها مشروع «وادى التينيسى» وقد قدم الاقتصادى الانجليزى الكبير لورد **كينز** فى كتابه الشهير « النظرية العامة » الاساس النظرى لهذه السياسة فاكد ان العمالة الكاملة لاتتحقق تلقائيا كماكان يظن الاقتصاديون الكلاسيكيون ومن ثم لابد ان تتدخل الدولة فى فترات الكساد لتنفق على نطاق واسع فى مشروعات عامة . وان كان كينز يفضل المشروعات التى لاتؤدى مباشرة الى انتاج مزيد من السلع حتى لايزيد الانتاج فى نفس الوقت الذى تزيد فيه الدخول الموزعة ولهذا فهو يدعوالى الانفاق فى مشروعات الطرق والمبانى العامة .. ويمكن ان نضيف اليها الانتاج الحربى ومشروعات غزو الفضاء .وواضح ان الهدف المشترك فى جميع هذه الاحوال هواسداء خدمة للراسماليين اما بشراء مشروعاتهم المفلسة او بشراء منتجاتهم عن طريق الانفاق الحكومى . اما الازمات السياسية فنعنى بها تلك الفترات التى يشتد فيها الصراع الطبقى وتنجح الطبقة العاملة والطبقات الشعبية فى فرض شعار التاميم بسبب ماتعانيه البورجوازية من ضعف اثر ازمات اقتصادية او اثرخيانة بعض اقطابها كما حدث فى فرنسا من تعاون بعض كبار الراسماليين مع المحتلين الالمان . ويمكن ان نسوق مثلا على ذلك التاميمات التى تلت الحرب العالمية الثانية فى كل من انجلترا وفرنسا . وقد اتجهت هذه التاميمات نحو مراكز القوى المالية (البنوك وشركات التامين) والقوى المحركة (مناجم الفحم ، انتاج الكهرباء) وبعض الصناعات الاساسية (كالصلب مثلا) ثم المرافق العامة (السكك الحديدية ، النقل المشترك) . وكان تاكتيك الراسمالية فى هذه المعركة مزدوجا : مقاومة التاميم للحد من نطاقه ثم ضمان ان تبقى المشروعات المؤممة فى خدمة الاحتكارات عن طريق ادارتها واسلوب انتاجها . وهكذا نرى انه حتى فى الحالات التى ترجع فيها نشاة القطاع العام الى مبادرة شعبية تنجح الاحتكارات فى تسيير المشروعات المؤممة لصالحها . فتاميم البنوك الكبرى كان يقصد به كما يقال تحطيم «حائط النقود» الذى يصد كل مبادرة ديمقراطية من جانب البرلمان او الحكومة (التى يمكن ان تضم احزابا شعبية) كما يحطم تطلعات البورجوازية الصغيرة والمتوسطة . وكان الامر يقتضى لذلك ان تتغير سياسة البنوك الائتمانية لتوفر الاموال اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كما تيسر تمويل الاجراءات الاجتماعية . ولكن البنوك المؤممة استمرت تحابى الاحتكارات وتخصها بالجزء الاكبر من مواردها بحجة اتباع القواعد المصرفية السليمه التى تجعل حجم الائتمان متناسبا مع درجة ملاءمة المقترض . وتاميم مصادر القوة المحركة ادى الى ان تتحمل الدولة (اى مجموع المواطنين الذين يدفعون الضرائب المباشرة وغير المباشرة) استثمارات ضخمة لتوفير الطاقة اللازمة للتوسع الصناعى ؛ ثم تبيع هذه الطاقة للاحتكارات بابخس الاثمان بحجة تخفيض تكاليف انتاجها من السلع ليصبح من الممكن ان تباع باسعار تنافس الصناعات الاجنبية فى الاسواق الخارجية ..ويمكن ان نعدد الامثلة. ومن اهم مايميز ظروف نشاة القطاع العام فى ظل الراسمالية الاحتكارية انه حين ينشا عن طريق التاميم (وتلك ليست الحال دائما) **يكون التاميم بتعويض كبير .**

فالراسمالية ايا كانت الظروف لاتقبل مبدانزع الملكية دون تعويض ، فذلك الغاء لجوهر الملكية ذاته . اما نزع الملكية بتعويض فهو نقل لمحل الملكية من شىء (مصنع مثلا) الى شىء اخر (كمية من النقود ، سندات ... الخ) . ولذلك فالتاميم فى ظل الراسمالية تاميم بتعويض دائما(٤). بل ان التعويض كثيرا مايكون اكبر من القيمة الفعلية للمنشات المؤممة . فمن المعروف مثلا انه عند تاميم السكك الحديدية فى بريطانيا كانت قيمة السندات الموزعة على المساهمين اعلى بكثير من قيمة اسهمهم لو حاولوا بيعها فى البورصة . هذا فضلا عن انه فى حالة المشروعات المفلسة او المتعثرة يكون التأميم انقاذا لراس المال من الضياع .

فاذا انتقلنا الى **نطاق القطاع العام** فى ظل راسمالية الدولة الاحتكارية نجد انه بالضرورة نطاق ضيق ومحدود . فالاصل هنا هو الملكية الراسمالية لوسائل الانتاج وتملك الدولة لبعض تلك الوسائل استثناء املته الضرورات التى اشرنا اليها ويجب ان يظل محدودا بحدود تلك الضرورات . وبالتالى فان المشروعات التى تسيطر عليها الدولة لاتمثل الا جزءا بسيطا من الناتج القومى ولاتستخدم الا نسبة محدودة من اليد العاملة . وهذه المشروعات من ناحية اخرى لها مجالات لاينبغى ان تتعداها هى الصناعات التى تعمل فى ظروف لاتسمح لها بتحقيق ارباح محترمة (مثل مناجم الفحم فى انجلترا) او التى لايمكن تطويرها الا باستثمارات ضخمة لاتقل

---

(٤) وذلك باستثناء بعض الحالات البالغة الندرة التى تم فيها التاميم فى شكل مصادرة مثل مصانع رينو فى فرنسا ، وهنا كانت المصادرة عقوبة جنائية (وليست اجراء اقتصاديا) فرضت على اصحاب تلك المصانع لانهم وضعوها تحت تصرف الانتاج الحربى الالمانى .

عائدا كبيرا (الفحم والكهرباء في فرنسا) او التي تدير مرافق عامة تجعل اسعارها محل صراع مستمر مع المستهلكين (التليفون ، التلغراف ، السكك الحديدية ، النقل المشترك) واخيرا بعض المؤسسات المالية (البنك المركزي بصفة عامة وبعض البنوك التجارية الكبرى وشركات التامين على الحياة) . كذلك يتم الحد من نطاق القطاع العام عن طريق نظام « الشركات المختلطة » اي مشاركة راس المال الخاص للدولة اما بان يكون التاميم من الاصل جزئيا ، واما بأن تبيع الدولة بعد استقرار الشركة وازدهارها جزءا من اسهمها . وهذا هو الوضع السائد في كل شركات مؤسسة ايرى الايطالية . واخيرا يمكن ان يحد من نطاق القطاع العام زمنيا ، بمعنى انهاء التاميم بعد تخطي الازمة كما حدث في ايطاليا بالنسبة لشركات النسيج التي باعتها مؤسسة «ايرى» من جديد للقطاع الخاص وفي انجلترا بالنسبة لصناعة الصلب التي الغت حكومة المحافظين تاميمها سنة ١٩٥١ ، ويترتب على تحديد القطاع العام بهذه الطرق المختلفة خضوعه تماما للقطاع الخاص . فعندما ينشأ قطاع عام في اي اقتصاد قومي ينشب بينه وبين القطاع الخاص صراع حول موارد التمويل وموارد المواد الخام وحول الاسواق .. الخ . وهذا الصراع لابد ان يحسم في احد اتجاهين : اما التوسع المستمر للقطاع العام وهذا ماتاباه حتى ايدولوجية القائمين عليه في ظل نظام راسمالي احتكاري ، واما ان يضمر الى مستوى اداة من ادوات خدمة القطاع الاحتكاري الخاص الذي تبقى له السيادة بلا منازع وهذا ما ينتهي اليه القطاع العام في ظل راسمالية الدولة الاحتكارية حيث الصراع محسوم سلفا .

وينعكس هذا الوضع على **اسلوب الادارة** . فباستقراء اشكال الادارة في شركات القطاع العام في الدول الراسمالية الكبرى نجد ان الاتجاه الغالب ان تعين الحكومة مجالس ادارة من «رجال الاعمال» بصفتهم من اهل الخبرة وقد تضيف اليهم بعض موظفي الحكومة او بعض رجال السياسة من انصارها . وواضح ان كل هؤلاء عناصر راسمالية مرتبطة بالاحتكارات مشبعة بايديولوجيتها حريصة على خدمتها . وفي بعض البلدان نجحت الحركة الشعبية عند التاميم في النص على تمثيل العاملين في الشركة ، وفي المشروعات المشتغلة بالمرافق العامة على وجه الخصوص اقر مبدأ تمثيل المستهلكين . ولكن يكون تعيين هؤلاء المثلين في جميع الاحوال بقرار من الحكومة وحتى بالنسبة لممثلي العمال يكتفي التشريع باشتراط استطلاع الحكومة لراي النقابات دون ان يكون هذا الراي ملزما لها . كذلك يجري العمل على التوسع في مفهوم المستهلكين بحيث يشمل عناصر راسمالية . فكبار الاحتكاريين يعتبرون مستهلكين في السكك الحديدية باعتبار انها تنقل انتاج مصانعهم . وهكذا تكون دائما الاغلبية في مجالس الادارة بيد ممثلي الحكومة والعناصر الاحتكارية المعينة لتمثيل المستهلكين ، كما ان الاقلية التي تمثل العاملين يتم اختيارها عادة من العناصر غير الثورية التي يمكن ان تسير في ركاب الراسمالية الكبيرة . واخيرا يكون للوزير المختص سلطة «الوصاية» على قرارات هذه الشركات بحيث يضمن في النهاية خدمتها للمصالح الطبقية التي تمثلها الدولة . وهكذا لايؤدي التاميم في هذه الاحوال الى خروج المشروعات المؤممة عن نطاق الادارة الاحتكارية باي حال من الاحوال . وينتهي التاميم الى ان تصبح الدولة مجرد «صاحب عمل» يتصرف كباقي اصحاب الاعمال ، بل ربما يكون اعنت منهم ، اذ ان الدولة تملك سلطة القهر مباشرة ولها بالتالي من امكانيات فرض ارادتها مالايملكه الراسمالي الفرد .

ولايترتب على وجود القطاع العام في هذه الاوضاع اي تغيير في علاقات الانتاج . فالشركة المؤممة مشروع راسمالي مستغل كباقي المشروعات عمالها يخضعون لعقود العمل الجماعية السائدة في الصناعة التي تشتغل بها ولا يحصلون على اي مزايا خاصة . بل كثيرا ماتتخلف المشروعات المؤممة في اقرار المزايا التي ينتهي اصحاب الاعمال الى ضرورة التسليم بها للعمال لضمان سير الانتاج . والشركات المؤممة تعمل في الاصل

جيرمي بنتام
(١٧٤٨ ــ ١٨٣٢)

فيلسوف وقانوني واقتصادي انجليزي يعد مؤسس مذهب «النفعية» الذي صاغه في مؤلفه الشهير «مدخل الى مبادىء الاخلاق والتشريع» الذي ظهر في ١٧٨٩ (عام اندلاع الثورة الفرنسية الكبرى) . وفيه يقول ان البشرية يحكمها مبدآن اساسيان : مبدأ اللذة ومبدأ الالم ، وان هدف اية قاعدة اخلاقية اوقانونية يجب ان يكون «اكبر قدر من السعادة لاكبر عدد من الناس» . كما يقول ان المنفعة «الخاصية في الشيء تجعله يحدث لذة وسعادة واثرا طيبا او يمنع حدوث الالم والشقاء لمن يعنيه الامر» .

وليس ادل من صدق تعبير «النفعية» عن روح الراسمالية من النجاح الذي لاقاه بنتام حينما انتصرت الراسمالية فقد كانت له كلمة مسموعة في الولايات المتحدة وبعض الدول الاوربية كما منحته فرنسا صفة المواطن في ١٧٩٢ في الوقت الذي كانت تحارب فيه ضد انجلترا .

على اساس تحقيق اكبر ربح ممكن . ولايحد من ارباحها الا حرص الراسماليين الذين يشترون انتاجها على الحصول عليه بسعر منخفض . فاذا كانت سكك الحديد الفرنسية مثلا تحقق خسارة مستمرة ، فلان تعريفة نقل البضائع التى تمارسها منخفضة جدابشكل لايعوضه زيادةتعريفه نقل الاشخاص . واذا كان ربح مناجم الفحم محددا فلانها تبيع الفحم للمصانع بسعر منخفض فى الوقت الذى تجرى فيه استثمارات طائلة والتحليل الاقتصادى لانخفاض ربح بعض المشروعات المؤممة يثبتان حقيقة الامر ليست التخلى عن مبدأ الحصول على اكبر ربح ممكن ولكنها التخلى عن جزء من القيمة المتحققة من استغلال العمال للشركات الاحتكارية فى شكل تخفيض ثمن البيع اليها .

ومرد هذه السمات جميعا هو **طبيعة الدولة** التى تملك القطاع العام . فالدولة لايمكن ان تكون جهازا محايدا فوق الطبقات يلعب دور الحكم فى الصراع الطبقى . وانما هى فى الاساس جهاز قهر تستخدمه الطبقة او الطبقات المسيطرة لحماية مصالحها وفرض ارادتها على الطبقات الاخرى . وفى البلدان الراسمالية التى تسيطر عليها الاحتكارات تكون الدولة بيد الراسمالية الاحتكارية . وتستفيد الاحتكارات فى هذا الوضع ليس فقط من حيث قهر الطبقات الشعبية وتامين استغلالها وانما من حيث نصيبها من خدمات الدولة . فما يعود على الدولة من ارباح المشروعات المؤممة يستخدم — كسائر مواردها — لصالح الراسمالية الاحتكارية ويكفى لادراك مدى هذه الاستفادة ان نقارن الميزانية العسكرية للدول الاستعمارية بميزانية الصحة او التعليم . والنفقات العسكرية يذهب معظمها الى جيوب الاحتكاريين اصحاب مصانع الاسلحة وموردى كافة ماتحتاجه القوات المسلحة فضلا عن ان الحرب من وسائل الراسمالية فى العدوان والسيطرة والتغلب على الازمات الاقتصادية وليس لشعوب تلك البلدان اى مصلحة فيها .

ويمكن ان نضيف فى هذا الصدد ان ميزانية الخدمات تغطى عادة من حصيلة الضرائب التى يتحمل عبئها جماهير الشعب . اما نفقات التسليح واستثمارات الدولة التى تخدم الاحتكارات فهى تلتهم جزءا من حصيلة الضرائب فضلا عن ارباح القطاع العام وماتجمعه الدولة من مدخرات المواطنين قسرا او اختيارا . ومنذ ان تعاظم دور الدولة فى الحياة الاقتصادية زاد الترابط العضوى بين اجهزتها العليا والجماعات الاحتكارية . فلم تعد الاحتكارات تكتفى بتوجيه رجال السياسة والتاثير فيهم ماديا وفكريا وانما اخذت تعين رجالها فى مناصب الحكم مباشرة . فوزير دفاع حكومة ايزنهاور كان رئيسا لمجلس ادارة جنرال موتورز ، ومومبيدو وزير ديجول الاول من رجال بنك روتشيلد ورينيه ماير رئيس جماعة الفحم والصلب الاوروبية كان مديرا لبنك لازار .. ويمكن ان نسوق العديد من الامثلة .

ثانيا : القطاع العام فى ظل الاشتراكية

١ — الملكية الجماعية

واذا اردنا تعريفا بسيطا للاشتراكية كنظام متناقض مع الراسمالية تناقضا اصيلا لامكن ان نقول ان الاشتراكية هى النظام الاقتصادى الذى يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج . والاشتراكية بهذا المعنى وليدة التطور الاقتصادى ذاته قبل ان تكون ثمرة للفكر البشرى المناضل . فقد احدثت الراسمالية ثورة كبرى فى اساليب الانتاج تقضى بالضرورة الى الاشتراكية . فقبل الراسمالية كان الشكل السائد فى الانتاج هو الانتاج الصغير . فى الزراعة انتاج الفلاح الذى يعمل هو واسرته لاشباع حاجاته ولدفع فائض يعيش منه سادة الاقطاع ، وفى الصناعة انتاج الصانع الحرفى الذى يصنع بيديه وبمعاونة « صبيانه » سلعة كاملة . وكانت الملكية الفردية فى هذا الاطار واضحة ومفهومة . فوسائل الانتاج — فيما عدا الارض — بسيطة ومحدودة القيمة من السهل ان يحصل عليها معظم الناس ، والمنتجات من عمل افراد معينين يمتلكونها لانهم انتجوها ، اى ملكية تستند الى العمل . اما فى ظل الراسمالية فقد ظهرت الآلات ونشأت المصانع الضخمة التى تضم آلاف العمال يقوم كل منهم — وفقا لمبدا تقسيم العمل — بجزء محدود جدا من مئات العمليات اللازمة لانتاج السلعة الواحدة . وبذلك لم يعد فى وسع اى عامل ان يزعم انه صنع السلعة كلها . لقد تحول الانتاج الى عملية جماعية يشارك فيها الالوف ، والنتيجة المنطقية لهذا الانتاج الجماعى ان تكون المنتجات ملكا لمجموع المنتجين ، اى ملكية جماعية . ومن ناحية اخرى اصبح هذا الانتاج الكبير يعتمد على وسائل انتاج ضخمة مرتفعة القيمة لا يمكن ان يحصل عليها الا من يملك راس مال طائلا . وادت منافسة وحدات الانتاج الكبرى الى خراب صغار المنتجين وتحولهم الى عمال واصبح انقسام المجتمع الى ملاك وغير ملاك انقساما حادا واضح المعالم ، وغدا فى حكم المستحيل ان ينتقل العامل الى صفوف الراسماليين . واستخدم الراسماليون ملكيتهم لوسائل الانتاج فى فرض ابشع صنوف الاستغلال على العمال . وقد دفعت هذه الاوضاع عددا من الاشتراكيين الخياليين الى القول بأن التقدم فى انتاج الثروات الذى حققته الراسمالية تم على حساب العدالة الاجتماعية ، وان هذا

التناقض بين التقدم والعدالة يجب ان يحل لصالح العدالة بتحديد الملكية وحجم المشروعات ، اى بالعودة الى ماقبل الراسمالية .

وكان فضل الاشتراكية العلمية هو انها كشفت عن ان التناقض بين التقدم والعدالة تناقض زائف وانه يمكن ان نحقق كليهما فى وقت واحد اذا قضينا على التناقض الحقيقى القائم بين الانتاج الجماعى والملكية الفردية، واذا اصبحت ملكية المشروعات الراسمالية جماعية. كما اوضح الاشتراكيون العلميون ان الملكية الراسمالية قد لعبت بالفعل دورا ثوريا فى تطوير الانتاج ولكن هذا التطور ذاته قد جعل الملكية الراسمالية لوسائل الانتاج عقبة فى سبيل المزيد من التطور .فليس صحيحا ما زعمه الاقتصاديون الكلاسيكيون من ان النشاط الراسمالى الحر يحقق استخدام كل الموارد الطبيعية والبشرية وتخفيض الاسعار وزيادة الانتاج بشكل مستمر. بل ان ظروف الانتاج الراسمالى نفسه تقضى بضرورة وجود بطالة حتى لا يرتفع اجر العمال تطبيقا لقانون العرض والطلب. كما تترك مجالات اقتصادية كاملة دون استثمار لضآلة ما تحققه من ربح، كما تقضى اخيرا الى نشأة احتكارات تحد من زيادة الانتاج لترفع الاسعار . هذا بالاضافة الى ان فوضى الانتاج الراسمالى تخلق الازمات الدورية والحروب وما يتبعها من خسائر واتلاف للثروات الطبيعية والبشرية. وعلى المستوى الفلسفى يقول الاشتراكيون العلميون ان ما يميز الانسان هو وعيه المتزايد بمصيره وحرصه على توجيه نشاطه، ولهذا فان سعى المجتمع سعيا واعيا لاستخدام موارده على افضل صورة عن طريق التخطيط المركزى اسلم قطعا من التسليم الغيبى بتحقق مصالح المجتمع تلقائيا من خلال الصراع المحموم للمصالح الفردية .

ومن ناحية اخرى اصبح واضحا ان التنمية الشوهاء التى احدثتها الراسمالية فيما مضى قد غدت مستحيلة بالنسبة للدول المتخلفة، لانها تمت على حساب شعوب البلاد الراسمالية وشعوب المستعمرات وليس بوسع اى بلد اليوم ان يفرض على شعبه ما تحمله الشعب الانجليزى ابان التصنيع ولا ما فرضته انجلترا على ثلاثة ارباع المعمورة من استغلال ونهب .

مثل هذه الاسباب تقوم الاشتراكية على اساس الملكية الجماعية بشكليها: ملكية الدولة «القطاع العام» وملكية الجماعات «القطاع التعاونى» .

٢ ــ قطاع الدولة

واذا تركنا جانبا القطاع التعاونى (الى حين الحديث عن التعاون)فانه يتعين أن نلتمس السمات المميزة للقطاع العام (او قطاع الدولة) فى ظل الاشتراكية من خلال استعراض لنفس النقاطالتى عرضنا لها عند تحديد طبيعة القطاع العلم فىظل راسمالية الدولة الاحتكارية .

فمن حيث **النشأة** نجد ان القطاع العام الاشتراكى ليس وليد ازمة فى النظام الاشتراكى، وليس حلا ترقيعيا لوضع اجتماعى مناقض له ، بل هو على العكس الصورة الطبيعية للنظام والشكل الاساسى للنشاط الانتاجى فيه .فالنظام الاشتراكى يضم قطاعا تعاونيا، ويمكن ان يضم فى احوال معينة قطاعا خاصا او قطاعا مختلطا تشترك الدولة والافراد فى ملكيته. ولكن الاساس يظل قطاع الدولة الذى يهيمن على فروع النشاط الاقتصادى الاساسية .فالملكية العامة لوسائل الانتاج هى الاصل فى ظل الاشتراكية كما انالملكية الفردية لوسائل الانتاج هى الاصل فى الراسمالية. ومن ثم فنشأة القطاع العام الاشتراكى مرتبطة بالرغبة فى توفير شكل من اشكال الملكية ارقى من الملكية الراسمالية. ويرتبط بهذه النشأة ان الاصل العام هو ان يولد قطاع الدولة **من تأميم المشروعات الراسمالية الكبيرة دون تعويض .** فهدف التأميم هذا هو احلال شكل ملكية محل شكل آخر وليس احلال موضوع للملكية محل موضوع آخر. حقا ان قاعدة نزع الملكية بدون تعويض ليست مطلقة. وفى كل التطبيقات الاشتراكية يراعى صغار المساهمين ويحصلون على تعويض .بل يحدث احيانا ان تخص الثورة الاشتراكية العناصر الراسمالية الوطنية بمعاملة ممتازة اذا اضطرت الى تأميم بعض ممتلكاتها لضرورات اقتصادية فتلجأ الى مشاركتها دون التأميم الكامل، او تؤمم بتعويض.... الخ .ولكن كل هذا لا ينفى ان الاصل هو التأميم بلا تعويض لانه وحده الذى يضع تحت يد الدولة الموارد اللازمة لتطوير الاقتصاد القومى، وهو وحده الذى يسمح بتصفية الاستغلال. فلو استمرت الدولة فى دفع تعويضات لاصبح من الممكن تكوين رؤوس اموال كثيرة من جديد. ومن ناحية اخرى فان التعويضات ستقتطع من عائد الانتاج، من ناتج العمل، وتشكل بالتالى شكلا من اشكال الاستغلال الذى لا يغسره اى نشاط انتاجى لمن يحصل على التعويض. ولكن ينبغى ان نذكر بأنه اذا كان التأميم هو المصدر التاريخى للقطاع العام الاشتراكى فانه بعض بضع عشرة سنوات تصبح المشروعات المؤسسة جزءا بسيطا من قطاع الدولة، لان الجزء الاعظم يتكون بالتدريج من الاستثمارات الجديدة التى تجريها الدولة . واهمية التأميم بدون تعويض هو بالدقة اتاحة الفرصة لمثل هذه الاستثمارات .

وذلك لان **هدف القطاع العام الاشتراكى** ليس مجرد تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق اعادة

توزيع الدخل القومي على اساس الغاء عوائد التملك التي كان يحصل عليها كبار الراسماليين . وانما الملكية العامة تفتح السبيل امام انتاج رشيد مخطط متناسق يتم بمعدلات مرتفعة . فالهدف الاخير هو الزيادة المستمرة في الانتاج لتحقيق الارتفاع المستمر في مستوى معيشة المواطنين . والمحك الاخير لتقييم اى نظام اقتصادى هو ما ينجح في احداثه من ارتفاع في مستوى المعيشة . وليس صدفة ان جعل الاتحاد السوفيتي هدف المنافسة السلمية بين الاشتراكية والراسمالية هو ان يحصل المواطن السوفيتي سنة ١٩٨٠ على نصيب من الزبد واللبن والبيض يفوق ما يحصل عليه المواطن الامريكي .

ومهما يكن من امر فانه بعد تحقيق الملكية العامة للمشروعات الاساسية تثور مشكلة **ادارة المشروعات المؤممة**. وقد شغلت هذه القضية الفكر الاشتراكي منذ كتابات الاشتراكيين الخياليين في النصف الاول من القرن الماضي . وتراوحت الحلول التي اقترحها الكتاب بين تطبيق المركزية المطلقة التي نادى بها سان سيمون ، واللامركزية المطلقة التي دعا اليها جوزيف برودون . فقد تصور الاول الدولة الاشتراكية ذات سلطة مركزية مطلقة تمارسها هيئة محدودة العدد من العلماء ورجال الصناعة (او التكنوقراطيين كما يسمون الان) . اما الثاني فقد تخيل انتهاء الدولة وايلولة كل السلطات (من ادارة اقتصادية وحكومة سياسية) الى جماعات من المواطنين منظمين في شكل « كوميونات » بحيث تتحول البلدان الكبرى كفرنسا مثلا الى مجرد اتحاد فيدرالي بين كوميونات تكاد تكون مستقلة عن بعضها البعض استقلالا تاما . والواقع ان الملكية العامة في ظل الاشتراكية يجب ان تكون ملكية الشعب . والشعب هنا ممثل على مستويين مختلفين ، فهو من ناحية العاملون في المشروع القائمون بالانتاج فعلا والذين يجب أن يمارسوا على الانتاج ادارتهم وان يستفيدوا منه قبل غيرهم، ولكن الشعب من ناحية اخرى هو مجموع المواطنين العاملين الذين قاموا بالثورة واجروا التأميم والذين لهم مصالح عليا مشتركة يجب ان يتحرك في اطارها كل مشروع مؤمم ، كما ان سير كل مشروع يتوقف الى حد كبير على نشاط العديد من المشروعات الاخرى ومن ثم فان التطبيقات الاشتراكية تسعى دائما للتوفيق بين هذين الاعتبارين: دور العاملين في المشروع نفسه من ناحية، ومصالح الشعب العامة من ناحية اخرى. ولهذا تتضمن كل اشكال الادارة مساهمة من العاملين بالمشروع وتدخلا من الدولة. وفي الاتحاد السوفيتي تعين الدولة مدير المشروع وتمنحه سلطات واسعة وهو في عمله كسائر موظفي الدولة خاضع لرقابة واشراف الحزب والشعب، ويعاون المدير لجنة المصنع التي تضم ممثلي العاملين فيه . وفي يوغوسلافيا الاصل هو الادارة الذاتية بمعنى ان يدير العمال مصنعهم، ولكن هذه الادارة تخضع في حدود معينة لتدخل السلطة المركزية. والمهم هو ان الادارة في جميع الاحوال للشعب وليس لعناصر راسمالية ، وكل الاجتهاد في التطبيق هو سعي لتحقيق اعلى شكل ممكن من هذه الادارة الشعبية .

وسواء زاد دور الدولة ام تضاءل فان هذا لا يغير شيئا من **علاقات الانتاج** السائدة في القطاع الاشتراكي. فهذا القطاع لا يعمل بقصد توفير اقصى ربح ممكن وانما يستهدف زيادة الانتاج واشباع الحاجات. وما يحققه من فائض يذهب اما للعاملين مباشرة واما للدولة ولا يذهب بحال لطبقة راسمالية كبيرة لسبب بسيط وهو ان تلك الطبقة غير موجودة اصلا في النظام الاشتراكي ، وبهذا المعنى المحدد ينتفي الاستغلال في القطاع العام. وقبل أن نستطرد في موضوع طبيعة الدولة الاشتراكية لا بد ان نقف قليلا لتوضيح ما اثير اخيرا عن «ادخال الربح في الاقتصاد الاشتراكي» والواقع ان ما تسوقه الصحافة الغربية في هذا الصدد حديث ينطوي على خلط متعمد بين الربح الاستغلالي الذي يحققه الراسمالي وبين العائد الذي يحققه مشروع اشتراكي. ولنقرب الصورة الى القارىء يمكن ان نضرب مثلا بجمعية تعاونية انتاجية لصناعة الاثاث. ولنفترض كما تقضي بذلك روح التعاون ان كل عمال الجمعية اعضاء فيها. فاذا حققت الجمعية في نهاية السنة المالية فائضا بعد تغطية التكاليف والاستهلاكات والاحتياطي فان هذا الفائض يوزع على اعضائها بنسبة ما قدم كل منهم من عمل ويسمى « العائد » وواضح انه يختلف جذريا عن الربح الذي يحصل عليه الراسمالي الذي يملك مصنعا مماثلا من حيث ان العائد يرتبط بالعمل والربح مرده ملكية راس المال . وتظهر اهمية هذا العائد في انه يسمح الى حد ما بالحكم على الظروف الاقتصادية التي تعمل فيها الجمعية التعاونية وهل هي ظروف سليمة ام لا . وهذا هو المراد بالحديث عن « الربح » في البلدان الاشتراكية. ومع ذلك فاستخدام الربح كمقياس لنجاح المشروع الاشتراكي يختلف تماما عن دور الربح في الانتاج الراسمالي . فليس المقصود هنا ترك مصير المشروعات الاشتراكية لتلقائية السوق العمياء تفضي ببعضها الى الافلاس وتدفع بالبعض الاخر الى النمو على غير ما اساس ليس المقصود الارتداد الى فوضى الانتاج الراسمالي ومثل هذا الارتداد مستحيل الا اذا الغينا دور الدولة والتخطيط المركزي تماما. لانه ما دام هناك تخطيط مركزي فدلالة الربح محدودة اذ ان المشروعات ليست مطلقة الحرية في البيع باى سعر تريد ولا في شراء المواد الاولية والآلات باى سعر تريد ، فهذه وتلك لها حدود ترسمها الخطة. ولذلك فان الهدف الحقيقي للتجارب الجديدة في هذا الشأن هو ان التخطيط يراعي

حصول كل مشروع على مستلزمات الانتاج بقيمتها الحقيقية وبيعه لمنتجاته بصفة عامة على حساب قيمتها الفعلية ، بحيث يكون لكل مشروع حسابات اقتصادية سليمة وليس مجرد محاسبة مالية سليمة. لانه عندئذ يصبح من الممكن ان نحدد على وجه الدقة اى المشروعات يحقق عائدا وما مقدار هذا العائد. وهذا التحديد يفتح المجال امام امرين: الكشف عن المشروعات التى تعمل فى ظروف غير اقتصادية ومحاولة معالجة وضعها الا اذا كانت السياسة العليا تقضى ببيع منتجاتها للمواطنين بأقل من التكلفة ، وزيادة الحافز المادى لدى عمال كل مشروع حيث انهم يحصلون على نسبة من العائد فاذا نجحوا فى زيادته استفادوا من هذه الزيادة. وهكذا نرى انه حتى اذا استخدم الاقتصاديون الاشتراكيون تعبير « ربح » فانهم فى الواقع يعنون شيئا مختلفا جذريا عن الربح الرأسمالى .تماما كما ان فى الدول الاشتراكية «بنوكا» و «نقودا» ولكن دورها لا علاقة له اطلاقا بتكوين رؤوس أموال نقدية ولا تشكيل جماعات مالية احتكارية تسيطر على الاقتصاد القومى .

ويبلغ التضليل ذروته حين يشبه بعض الاقتصاديين نصيب الدولة من عائد القطاع العام بالربح الذى يحصل عليه الرأسماليون بحجة أن هذا النصيب يستفيد منه «البيروقراطيون والتكنوقراطيون» . **فطبيعة الدولة الاشتراكية** انها دولة الشعب . وما تجمع تحت يدها من موارد يستخدم لصالح الشعب ، فى شكل خدمات (ثقافة ، صحة ، تأمين اجتماعى ، نفقات دفاعية لحماية المجتمع الاشتراكى ... الخ) واستثمارات انتاجية بقصد زيادة الانتاج القومى ورفع مستوى المعيشة . وهى دولة الشعب ليس كفكرة مجردة وانما كواقع من انتخاب الهيئات الحاكمة على كافة المستويات ومن خضوع تلك الهيئات لرقابة الحزب والشعب . وموظفو الدولة الاشتراكية ليسوا طبقة ممتازة تمارس ملكية وسائل الانتاج ، وانما هم اجراء يحصلون أجورهم وفقا لقاعدة «كل بحسب عمله» وليست أجورهم أعلى الاجور .

ثالثا : القطاع العام فى الدول النامية

أ ــ القطاع العام والتنمية

لم يعد احد يجادل فى انه لاتنمية بدون قطاع عام . لقد قام الرأسماليون فى الدول الاستعمارية بأهم مايلزم للتنمية ، بنوا السكك الحديدية ومدوا شبكات التليفون كما اقاموا مصانع الصلب ومحطات توليد الكهرباء واستصلحوا الاراضى

ولكن الرأسمالية فى البلاد النامية رأسمالية مستضعفة مهيضة الجناح نشأت فى كنف الاستعمار وعاشت فى خشية منه . لاتملك رؤوس الاموال اللازمة للمشروعات الضخمة وتفتقد روح المبادرة أو المغامرة التى تميز بها «قادة الصناعة» فى الغرب . وهى تنشط فى عصر مالت فيه شمس النظام الرأسمالى نحو الافول . ولذلك فهى لاتتجه الا الى الربح السريع ولا تضارب على المستقبل وتعرض عن المشروعات الاساسية للتنمية . ولهذا يسلم الخبراء الامريكيون انفسهم بضرورة أن تتصدى الدولة للمشروعات التى يجفل أمامها رأس المال الخاص . وبالفعل لاتوجد دولة مستقلة حديثا ليس بها قطاع عام ، من الهند الى كوبا . ومن تونس الى غانا ، بل ان الملك الحسن نفسه قد لجأ أخيرا الى تأميم بعض شركات التصدير ...! ولما كانت الشعوب تتطلع الى الاشتراكية متأثرة بماعانته من الاستغلال الاستعمارى وما تراه من منجزات ضخمة حققتها الاشتراكية على النطاق العالمى فان قادة البلدان الحديثة الاستقلال يؤكدون جميعا انهم اشتراكيون. فالحبيب بورقيبة يتحدث عن « الاشتراكية الدستورية» وليوبولد سنجور عن «الاشتراكية الافريقية» وحزب المؤتمر عن «الاشتراكية الهندية» وهكذا يبدو «العالم الثالث» كله وكأنه يبنى الاشتراكية . ولكن الواقع غير ذلك . ولابد فى هذا المجال ايضا من تحديد واضح لحالات اختيار الطريق الاشتراكى وتمييزها عن الحالات التى مازالت فى اطار الرأسمالية بالرغم من وجود قطاع عام بها . فبدون هذا التحديد تختلط الامور ويضيع معنى النضال من اجل الاشتراكية . فالبلاد النامية امام اختيار حاسم بين الرأسمالية والاشتراكية ، ومستقبل كل بلد يتوقف على هذا الاختيار . ولا بد لكل اختيار جاد من أن تتحقق أعلى درجة من الوضوح فى قطبى الاختيار .

واذا تركنا جانبا عددا قليلا من الدول التى مازالت خاضعة للاستعمار رغم استقلالها الرسمى والتى يكاد القطاع العام فيها أن يكون امتدادا للقطاع العام فى الدول الاستعمارية يستخدم بشكل اساسى فى تحقيقه الثراء للجماعات الحاكمة نظير خضوعها لارادة المستعمرين ، فاننا نجد فى الدول النامية طرازين اقتصاديين : رأسمالية الدولة الوطنية من ناحية ، وبناء الاشتراكية من ناحية اخرى . ولا بد من التمييز بين الطرازين .

٢ ــ رأسمالية الدول الوطنية والطريق الاشتراكى

ولكى ندرك الفرق بين الطرازين لا بد من اجراء مقارنة بين سمات القطاع العام فى كل منهما. ولنأخذ مثلا اساسيا للمقارنة الهند من ناحية والجمهورية العربية المتحدة من ناحية .

فمن حيث **نشأة القطاع العام** نجد أنه فى الهند يتكون من **مشروعات جديدة** ، انشأتها الدولة ولم يعتمد على اى تأميم . وفى بلاد اخرى جرت بعض تأميمات ولكنها فى العادة تكون قاصرة **على المصالح الاجنبية** . واذا امتدت استثناء الى مشروع محلى فان التأميم يكون **بتعويض سخى** . وفى بلادنا نجد ان التأميم قد شمل الى جانب كل المصالح الاستعمارية كبار الملاك العقاريين والراسمالية الكبيرة المحلية ، وان التعويضات قصرت على حدود متواضعة . ومن حيث **الهدف** نجده فى الهند القيام بالمشروعات التى رفض راس المال الخاص القيام بها . فى حين أن التأميم فى بلادنا لم يكن ثمرة ضرورات اقتصادية فحسب بل نتيجة اختيار لطريق النمو الاشتراكى كذلك .

ويظهر اثر هذا الفارق فى **نطاق القطاع العام** فهو فى الهند محدود ، ولا توجد مجالات مقصورة عليه بشكل مطلق . اما عندنا فقد اصبح القطاع العام هو الاساسى فى كل مجالات الانتاج فيما عدا الزراعة . والواقع انه بمجرد نشأة القطاع العام كما سبق ان ذكرنا ينشب صراع حاد بينه وبين القطاع الخاص . وقد شهدت بلادنا هذا الصراع الذى حسمته القيادة الثورية باستمرار لصالح القطاع العام مما كفل له فى النهاية السيطرة التى لا تنازع ، وجاء الميثاق فنص صراحة على مجالات كاملة لايجوز ان يعمل فيها الا القطاع العام كالبنوك والتأمين والصناعة الثقيلة ... الخ .

اما من حيث **الادارة** ، فمشروعات القطاع العام فى الهند تديرها مجالس مكونة من موظفين حكوميين ومن «رجال أعمال» باعتبارهم من ذوى الخبرة . اما التأميم عندنا فقد اصطحب بمبدأ مشاركة العمال فى الادارة باعتبار المشروعات المؤممة ملكا للشعب .

وفى مجال **علاقات الانتاج** لا يملك القطاع العام فى الهند يحكم نطاقة المحدد الا ان يلعب دورا تكميليا لنشاط القطاع الخاص الذى يظل يحكم الاقتصاد القومى فى مجموعه ، فى حين ان سيطرة الملكية العامة عندنا على مجالات الانتاج الرئيسية خلقت فرصا عظيمة لتطوير علاقات الانتاج تطويرا جذريا ، ولا ينفى هذه الحقيقة بعض مظاهر التخلف الناشئة عن افتقاد الكادر السياسى او عن عدم ادراك الكادر الفنى للابعاد الاجتماعية للتأميم .

واخيرا فان عائد القطاع العام فى الهند يعود الى **دولة تسيطر عليها البورجوازية** . فحزب المؤتمر الحاكم فى الهند هو حزب البورجوازية ، تسيطر عليه أعلى فئاتها ، وبالتالى فان نشاط الدولة الهندية محكوم فى التحليل الاخير بمصالح هذه الفئات . وعندنا ينص الميثاق على ان السلطة يجب ان تكون بيد تحالف قوى الشعب العامل (الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية) ممثلا فى الاتحاد الاشتراكى العربى . وهنا فى الواقع بيت القصيد . فكما قال جمال عبد الناصر فى افتتاح دورة مجلس الامة فى نوفمبر ١٩٦٤ «ليست الاشتراكية مجرد تأميم المصانع ، وانما هى انتزاع السلطة السياسية لصالح الشعب العامل» . فطبيعة الدولة هى التى تحدد فى النهاية طبيعة القطاع العام . وفى العالم الثالث دول اختارت طريق الاشتراكية ، وانعكس هذا الاختيار على القطاع العام فيها رغم كل المصاعب والمشكلات والاخطاء . وهناك دول مازالت السلطة السياسية فيها بيد البورجوازية الوطنية وحدها . وفى هذه البلدان يوجد قطاع عام ويوجد تخطيط وتوجه الدولة عملية التنمية . ولكن اساس النظام الاقتصادى مازال ملكية الراسماليين للجزء الاعظم من وسائل الانتاج . ولهذا فنحن هنا بصدد «**راسمالية دولة**» ولكن راسمالية الدولة فى تلك البلدان تلعب دورا ضخما فى تنمية الاقتصاد وتحريره من التخلف والتبعية . ولذلك فهى ظاهرة تقدمية ينبغى تشجيعها ومساندتها ويجب على أية حال تمييزها عن راسمالية الدولة الاحتكارية وان تصطحب بصفة تبين حقيقة دورها الوطنى .

ولكن مهما يكن من أمر الدور التقدمى **لراسمالية** الدولة الوطنية فانه يختلف جذريا عن اختيار الطريق الاشتراكى وما يفتحه هذا الاختيار من آفاق عريضة . ولعل اكبر فائدة تحققها راسمالية الدولة الوطنية هى انها تسهل مهمة الطبقات الشعبية اذا ما رجحت كفتها وعلت كلمتها فى السلطة السياسية وفرضت الطريق الاشتراكى .